

## مؤتمر التعاون المصرفي السوري اللبناني

- **الزمان** : 25 كانون الثاني 2003
- **المكان** : دمشق - فندق الشيراتون
- **تنظيم** : لجنة المصارف في مجلس رجال الأعمال السوري اللبناني  
بالمشاركة مع مصرف لبنان وغرفتي التجارة والصناعة في دمشق  
بالتسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني
- **رعاية** : وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في سوريا د. غسان الرفاعي

### البرنامج

#### الإفتتاح:

- كلمة وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية د. غسان الرفاعي
- كلمة حاكم مصرف لبنان أ. رياض سلامة
- كلمة رئيس مجلس رجال الأعمال السوري اللبناني أ. عدنان القصار
- كلمة رئيس لجنة المصارف في مجلس رجال الأعمال السوري اللبناني د. غسان عياش

#### الجلسة الأولى: أشكال وإشكاليات التعاون المصرفي السوري اللبناني

- رئيس الجلسة: رئيس مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر د. نعمان الأزهرى
- المحاضرون: رئيس اتحاد غرف التجارة السورية د. راتب الشلاح  
عضو مجلس إدارة، ومدير عام بنك عودة أ. سمير حنا  
رئيس غرفة صناعة دمشق أ. سامر الدبىس

#### الجلسة الثانية: مقارنة ماكرو اقتصادية للتعاون المصرفي السوري اللبناني

- رئيس الجلسة: المعاون السابق لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في سورية د. فؤاد السيد
- المحاضرون: المستشار الاقتصادي في مصرف سوريا المركزي د. عرفان العظمة  
رئيس مجلس إدارة ومدير عام البنك اللبناني للتجارة د. شادي كرم  
المستشار التنفيذي لرئيس مجلس الإدارة ومدير عام فرنسبنك للأعمال د. جو سروع

#### الجلسة الثالثة: مقارنة وتجارب إقليمية ودولية

- رئيس الجلسة: مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤسسة الدولية للتمويل السيد سامي حداد
- المحاضرون: مدير عمليات البنك الأوروبي للاستثمار في سورية السيد بيتر بانديلا  
نائب مدير الدراسات والأبحاث في البنك المركزي الفرنسي السيد ألان دو شاتو  
الاقتصادي في صندوق النقد الدولي السيد محمد يسر برنية

#### الجلسة الرابعة: تعليق واستنتاجات

- رئيس الجلسة: حاكم مصرف سوريا المركزي د. محمد بشار كبارة

المحاضرون: معالي وزير شؤون المهجرين في لبنان أ. مروان حمادة  
الأمين العام لجمعية مصارف لبنان د. مكرم صادر  
رئيس مجموعة فنادق الشام د. أحمد عثمان العائدي  
مدير معهد الدروس المالية والمصرفية في الجامعة الأميركية في بيروت د. سمير مقدسي

## المخلص

أقيم المؤتمر بهدف تسليط الأضواء على واقع وأفاق الانفتاح بين النظامين الماليين في بلدين شقيقين متجاورين يرغبان بتطوير التعاون الاقتصادي بينهما. ودعم خطوات الجمهورية العربية السورية نحو تحرير الصناعة المصرفية وإنشاء المصارف الخاصة.

أكدت كلمات الافتتاح على أن التعاون المصرفي بين لبنان وسوريا هو الرافد لعملية تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية بينهما وإعادة تأسيس النظام المصرفي المشترك. وأن هذا التعاون هو القاعدة اللازمة لترجمة التكامل الاقتصادي بينهما انطلاقاً من الدور الهام والمتصاعد للمصارف في الحياة الاقتصادية. كما أن دخول لبنان الحياة المصرفية في سوريا في هذه المرحلة له انعكاسات ايجابية على البلدين. أما الدعوة إلى التعاون، فهي عودة إلى الجذور حيث ولد النظام النقدي والمصرفي في سوريا ولبنان ولادة واحدة، ونشأ نشأة واحدة، وكانت التجربة المشتركة ناجحة. والآن الظروف مهيأة لتجربة جديدة ونجاح جديد. والتعاون المصرفي مفتوح على آفاق وإمكانات كبيرة والظروف مهيأة لوصوله إلى حدود بعيدة وطموحة وربما خلق سوق مالية ومصرفية واحدة.

بداية أعمال المؤتمر كانت عن جذور التعاون المصرفي بين البلدين خلال العقود الماضية، حيث كان للمصارف اللبنانية دور في سوريا بعد تأميم المصارف الخاصة فيها، واعتماد القطاعات الإنتاجية على المصارف الحكومية لتأمين النمو والتوسع. وتم التأكيد على ضرورة متابعة التنسيق على مستوى السياسات التجارية، وعلى مستوى السياسات الضريبية والاستثمارية، وعلى مستوى السياسات النقدية والإدارية والمالية والقطاعية والتكامل من أجل نمو أفضل وشراكة بناءة. والإشارة إلى أن التعاون الاقتصادي بين البلدين وتعزيزه يجب أن يكون ضمن شعار التكامل لا التنافس. كما تم الإطلاع على الأفكار والتجارب الدولية والإقليمية في هذا المجال ومتابعة النقاش حول المواضيع المطروحة. فأبرز المؤتمر أهمية التعاون المصرفي كخطوة أولى لا غنى عنها لتحرير تجارة السلع والخدمات بين البلدين، وبدون هذا التعاون لن تخطو التجارة البينية إلى الأمام ولن تحقق اتفاقية تحرير التجارة السورية اللبنانية غاياتها ونتائجها المرجوة. فالنظام المالي والمصرفي شريان التبادل التجاري والإطار الذي يسهل حركة التجارة وانتقال الأموال والسلع.

بعد تبادل وجهات النظر والاستماع إلى تجارب بعض الدول، أوصى المجتمعون بترجمة وتأكيد التكامل الموضوعي عن طريق تفعيل وتعميق أشكال التعاون الاقتصادي، خاصة القرارات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة، وترسيخ المناخ الاقتصادي والمالي العام لتحفيز المدخرات الوطنية والرساميل الخارجية للانخراط في الاستثمار في كافة مجالات الإنتاج، إضافة إلى ضرورة الإسراع في حل كافة العقبات التي تعترض التبادل الحر للسلع السورية واللبنانية لمواجهة استحقاقات المنطقة العربية الحرة الكبرى والشراكة الأوروبية المتوسطة. شجع القانون رقم 28 لعام 2001 عدة مصارف لبنانية إلى دخول السوق المصرفية السورية الناشئة وتوسيع السوق أمامها، مما أتاح تأسيس شركات مصرفية بين القطاع الخاص السوري والمصارف اللبنانية. مما يستدعي الوقوف بثقة واحترام كبيرين إلى خطوة تحرير الصناعة المصرفية في سوريا، والعمل على استمرار النتائج الإيجابية المتوخاة من ذلك، من تحديث الاقتصاد، ورفع معدلات النمو، والتأثيرات الإيجابية على مصارف القطاع العام. ومن أجل تحقيق ذلك، فمن الضروري العمل على تحديث وتطوير التشريعات والقوانين التي تمكن المصارف السورية من مجاراة التطورات العالمية، وكذلك ضرورة إنشاء هيئات تحكيم متخصصة في القضايا التجارية والمصرفية، لتجاوز التعقيدات القانونية بين البلدين، وتوفير ضمانات للمستثمرين، والإسراع بحل النزاعات التي قد ترافق العمل المصرفي أو التجاري بين البلدين. إضافة إلى تطوير مهنة تدقيق الحسابات وتحسينها لضمان شفافية المعلومات، وضرورة الشروع بتنسيق السياستين المصرفية والنقدية بين البلدين، والاستفادة من التجارب المصرفية العربية والعالمية بما يخدم عملية التكامل وتشجيع الاستثمار المشترك.